

Distr.: General
2 July 2007
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٠٠ (ي) من القائمة الأولية*

نزاع السلاح العامل الكامل

الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦١. ويوجز التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الإدارات الشريكة والوكالة الشريكة للفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح والتنمية في المجالات ذات الصلة بهذا الموضوع. وترد في التقرير أيضا المعلومات الواردة من الحكومات عن الموضوع.

* A/62/50.



المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
١	٣	أولا - مقدمة
٢-١٥	٣	ثانيا - الإجراءات المتخذة
	٧	ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦١ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". ولقد أشارت الجمعية العامة في ذلك القرار إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/59/119)، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، بمواصلة اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

ثانياً - الإجراءات المتخذة

الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارات الشريكة والوكالة الشريكة للفريق التوجيهي المعني بتزع السلاح والتنمية

٢ - يوجز هذا التقرير الأنشطة المتعلقة بتزع السلاح والتنمية التي اضطلعت بها الإدارات الشريكة والوكالة الشريكة للفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح والتنمية، منذ تقديم التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/61/98).

٣ - وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم لسبعة برامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج في عمليات حفظ السلام. وتعمل الإدارة، في إطار هذه البرامج، بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين من أجل تخطيط برامج إعادة الإدماج وتنفيذها بشكل أفضل. ومن الأنشطة المبتكرة التي قامت الإدارة بدور رائد فيها في الآونة القريبة استخدام وحدات متكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في السودان)، تجمع في مكان واحد موظفين من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة في الوحدة من أجل تنسيق مساهمتها بشكل أفضل في البعد المتعلق بإعادة الإدماج بين استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قامت الإدارة باستعراض مشترك لهذه الوحدات للوقوف على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة ضرورة القيام بمزيد من التحسين في التخطيط المبكر لبرامج إعادة الإدماج الملائمة، وضرورة مساهمة البعثة في التخطيط المبكر هذا، والحاجة إلى بناء ثقافة مشتركة متينة بين شركاء الأمم المتحدة لدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعثات حفظ السلام.

٤ - وشاركت الإدارة أيضاً في رئاسة فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يتكون من ١٦ من إدارات الأمم

المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والذي أعلن عن بدء العمل بالمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومركز الأمم المتحدة لموارد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على شبكة الإنترنت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتدمج هذه المعايير توجيهات السياسات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يتيح للأمم المتحدة استخدام نهج متكامل لتخطيط وإدارة وتنفيذ العمليات ذات الصلة. والمعايير هي أيضا أكمل مصدر لأفضل الممارسات المستقاة من خبرات جميع إدارات ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى المجالات الأربعة والعشرين من مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تعالجها النسخة الأولى من المعايير، تعمل الإدارة مع مجموعة من الشركاء على وضع توجيهات بشأن الروابط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، والروابط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار عملية السلام.

٥ - وإدراكا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يشكله العنف والصراع المسلحان من عوائق أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يدعم البرنامج بنشاط جهود الحكومات الرامية إلى منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، والحد من العنف المسلح ومنعه. وخلال عام ٢٠٠٦، قدمت هذه المساعدة إلى ما يزيد على أربعين بلدا في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى هذا الدعم البرنامجي، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مساهمة نشطة في خطة نزع السلاح والتنمية بتشجيع المبادرات ذات التوجه نحو السياسات والمشاركة في عدد منها.

٦ - وعقب مؤتمر قمة وزاري عُقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اعتمدت فيه ٤٢ دولة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، تشترك حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مجموعة أساسية من الدول الأعضاء، في عملية أطول أمدا تهدف إلى تعزيز الترويج للصلة بين العنف المسلح والتنمية، وفي تطبيق الالتزامات الواردة في الإعلان في عدد من البلدان محور التركيز. وتقوم هذه الجهود على دعائم ثلاث:

- الدعوة والنشر والتنسيق: إدراكا من المجموعة الأساسية لما يرجح من تزايد لآثار وأهمية إعلان جنيف بتزايد عدد الأطراف الموقعة عليه، تعمل المجموعة على الترويج للإعلان وضمان تعزيز تأييده. ونظمت حلقة دراسية إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في غواتيمالا للترويج للإعلان بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأدى ذلك إلى اعتماد اثني عشر بلدا في المنطقة لإعلان غواتيمالا بشأن العنف

المسلح والتنمية. ويُتوقع عقد حلقة عمل ثانية لمنطقة أفريقيا خلال عام ٢٠٠٧. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كان عدد الدول التي اعتمدت الإعلان ٥٠ دولة.

- إمكانية القياس والبحوث: إدراكا من المجموعة الأساسية لأهمية قياس تكلفة العنف المسلح وتقييم آثاره على التنمية من أجل البرمجة الوقائية الفعالة، تركّز المجموعة على وضع الأدوات والمؤشرات الملائمة لقياس تأثير العنف المسلح على التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيُنظّم عقد حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في إطار الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، في جنيف.

- البرمجة: إدراكا من المجموعة الأساسية لضرورة ضمان إفضاء أحكام إعلان جنيف إلى وضع برامج فعالة لمنع العنف المسلح، تعمل المجموعة مع عدد من البلدان محور التركيز على وضع برامج شاملة لمنع العنف المسلح. ويشمل ذلك العمل من أجل إدخال مسألة منع العنف المسلح في صميم الأطر الإنمائية الوطنية.

٧ - وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع منظمة الصحة العالمية في البرنامج المشترك لمنع العنف المسلح. وهذا البرنامج الذي شُرع فيه في عام ٢٠٠٥ هو مبادرة مشتركة تهدف إلى تعزيز الرد الفعال على العنف المسلح من خلال دعم وضع إطار سياسات دولي يقوم على فهم واضح لأسباب العنف المسلح وطبيعته وآثاره، وأفضل الممارسات المستقاة من مبادرات الحد من العنف ومنعه حتى الآن.

٨ - وعلى المستوى العالمي، يعمل برنامج منع العنف المسلح مع الوكالات المانحة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع توجيهات بشأن العنف المسلح والتنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيسا مشاركا لفرقة العمل المعنية بالأمن والتنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدور نشط في وضع هذه التوجيهات.

٩ - وعلى المستوى القطري، ركزت مشاريع برنامج منع العنف المسلح في البرازيل والسلفادور، خلال عام ٢٠٠٦، على تعزيز الأنشطة الوطنية والقدرات المؤسسية من أجل رصد العنف المسلح والتصدي له، بالإضافة إلى تقييم الممارسات المبشرة بالخير الرامية إلى منع العنف. وخلال عام ٢٠٠٧، سيعمل البرنامج مع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على وضع برامج شاملة لمنع العنف المسلح في البلدان موضع التركيز في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.

١٠ - وقدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح المساعدة إلى حكومة كوستاريكا

ولجنتها الوطنية التي أنشأتها حديثاً للأسلحة النارية في إعادة هيكلة المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ مشروعها الوطني لترع السلاح والتنمية. ويهدف هذا المشروع الجاري إلى الحد من آثار العنف الناجمة عن استخدام الأسلحة النارية على التنمية، لا سيما الآثار الواقعة على نظام الرعاية الصحية.

١١ - وبالإضافة إلى ما سبق، قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي المساعدة للمكتبيين القطريين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جامايكا وترينيداد وتوباغو بغية وضع مجموعة مساعدة شاملة لمسائل السلام والأمن. وقد نتج عن ذلك تعهد البلدين كليهما بتبني نهج جامع لأصحاب المصلحة المتعددين، سيضم تنقيح تشريعات الأسلحة النارية، والقيام بالبحوث المتعلقة بها، بالإضافة إلى عنصر تدريبي وعنصر للتنمية المجتمعية، ويتم جميع ذلك داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري.

١٢ - وواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إدارة سجل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، لتسع دول مشاركة، بغية تعزيز الشفافية في تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأنشئت قاعدة بيانات للسجل في إطار مشروع نظام شفافية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا ويجري العمل بهذه القاعدة منذ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتشجع المساهمة في السجل وجود درجة أكبر من الانفتاح والشفافية وبناء الثقة بين الدول المشاركة، ومن ثم تعزز الأمن وتمهد الطريق للتنمية المستدامة.

١٣ - وشارك المركز الإقليمي في عملية وضع واستعراض اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد المرتبطة بها. وقام المركز على وجه الخصوص بترؤس دورة عمل فريق الخبراء المستقلين، الذي أنشأته الجماعة لاستعراض مشروع الاتفاقية. والاتفاقية هي صك ملزم قانوناً للقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يتيح إمكانية تنفيذ البرامج الإنمائية في بيئة آمنة.

١٤ - وفضلاً عما سبق، شرع المركز في عام ٢٠٠٧ في برنامج معنون "برنامج إصلاح القطاع الأمني الأفريقي" يهدف إلى إحداث تحول في نمط الإدارة داخل القطاع الأمني الأفريقي. ويتم حالياً تنفيذ البرنامج في توغو بالتركيز على تعزيز العلاقات بين القطاعات المدنية والعسكرية. وسيتم توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل في نهاية الأمر ١١ بلداً أفريقياً آخر.

١٥ - وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه اعترافاً بالدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن، يقوم المركز بتنفيذ مشروع أطلق عليه "بناء القدرات المتعلقة بالأنشطة

العملية لزرع السلاح وبناء السلام: تعزيز المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني“. ويتمثل الهدف من المشروع في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال عقد حلقات عمل إقليمية، ليتم بشكل فعال استكمال جهود الحكومات الوطنية في توطيد السلام والأمن، ومن ثم المساهمة في منع الصراعات وتيسير إيجاد الظروف الملائمة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تعليقات واردة من حكومة جمهورية كوبا عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٦١ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"

يعود هذا البند في الأصل إلى المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على إقامة السلم والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. وأشارت لاحقاً الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة إلى الصلة بين نزع السلاح والتنمية، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة دراسة تلك الصلة، التي أصبحت بعد ذلك بندا تنظر فيه الجمعية العامة.

وتؤكد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، على هذه الصلة، وتورد ما يلي في هذا الصدد:

- نزع السلاح والتنمية هما تحديان من أكثر التحديات التي يواجهها العالم اليوم إلحاحاً؛
 - يمتص سباق التسلح المتواصل حصة أكبر بكثير مما ينبغي من موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية، ويضع بذلك حملاً ثقيلاً على اقتصادات جميع البلدان ويؤثر على التدفق الدولي للتجارة والأموال والتكنولوجيا؛
 - هناك تناقض هائل بين النفقات العسكرية العالمية وبين أوجه التخلف الاقتصادي والاجتماعي والبؤس والفقر التي يزرح تحت وطأها أكثر من ثلثي البشرية.
- وفي ذلك الصدد، اقترح برنامج عمل ليعتمده المجتمع الدولي، ومن بين الجوانب التي يتضمنها ما يلي:

- أهمية احترام القانون الإنساني الدولي المطبق في الصراعات المسلحة؛
- الالتزام الدولي بتخصيص حصة من الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إيلاء المزيد من النظر لاتخاذ تدابير لأجل الحد من مستوى وضخامة النفقات العسكرية باعتبار ذلك وسيلة لإعادة تخصيص موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية؛
- الاحتياجات السياسية والأمنية ومستوى الإنفاق العسكري، مع مراعاة ضرورة إبقاء هذه النفقات عند أدنى المستويات الممكنة، وإبقاء الجمهور على دراية بمستجدات هذا الموضوع.

ونظرا لأهمية هذا البند، فقد ظل على جدول أعمال دورات مختلفة من دورات الجمعية العامة، اتخذت فيها الجمعية العامة القرارات ٧٥/٤٩ ياء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٧٠/٥٠ زاي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٤٥/٥١ دال المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٣٨/٥٢ دال المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٧٧/٥٣ كاف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٥٤ راء المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٣٣/٥٥ لام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٢٤/٥٦ هاء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و ٦٥/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٧٨/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بالإضافة إلى المقرر ٥٢٠/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أنشئ فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة هذا الموضوع بغرض استعراض الصلة، مع أخذ التغييرات التي طرأت في المجتمع الدولي منذ عام ١٩٨٧ في الاعتبار. وتضمن التقرير الذي قدمه الفريق أفكارا وملاحظات وتوصيات مهمة عديدة، من بينها:

- في السياق الدولي الجديد، يأخذ الإنفاق العسكري العالمي في التزايد المستمر منذ عام ٢٠٠١، بعد أن شهد انخفاضا طفيفا أثناء عقد التسعينيات؛
- انصرف بعض البلدان عن التماس حلول متعددة الأطراف لمسائل نزع السلاح والأمن، على نحو ما يتضح في عدم التفاوض بشأن بروتوكول للتحقق يتعلق بالأسلحة البيولوجية والتكسينات، وفي عدم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛

- لا يزال عدد كبير من البلدان يعاني من ويلات التخلف والفقر. ويشير التقرير إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووفقاً لما يذكره ذلك التقرير، هناك ما يربو عن ٥٠ بلداً هي الآن أشد فقراً مما كانت عليه عام ١٩٩٠، كما أن مؤشرات التنمية البشرية، مثل مؤشرات الجوع ووفيات الأطفال قد ساءت في بعض البلدان، ويعاني من الفقر المدقع خمس أفراد البشرية.

ويرد بيان واضح لموقف كوبا بشأن هذه المسألة في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الثاني عشر والرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقودين في جنوب أفريقيا وكوبا في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ على التوالي، والوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر، المعقود في كولومبيا في عام ٢٠٠٠. وتشير هذه الوثائق الختامية إلى ضرورة وضع حد لسباق التسلح المخنون، وضرورة مساهمة الدول في التنمية المستدامة للبلدان النامية بالإفراج عن حصة من الموارد المخصصة لسباق التسلح.

ولقد ازدادت دوامة العنف الناجمة عن السياسات الإمبريالية للولايات المتحدة حدة، وأدى إلى تفاقمها مقاومة شعبي العراق وأفغانستان، وتهديدات العدوان ضد جمهورية إيران الإسلامية، وتشجيع تخصيص مبالغ خيالية تقدر ببلاتين الدولارات لميزانية البنتاغون. وكما هو متوقع، تنقص هذه الميزانية من حجم النفقات المخصصة للتنمية، والتي تعود بالفائدة على أكثر القطاعات ضعفاً من المجتمع الأمريكي نفسه، في الوقت الذي تمارس فيه الولايات المتحدة ضغوطاً على حلفائها لكي يجذوا حذوها.

وفضلاً عن ذلك، تجبر هذه النفقات بلدان العالم الأخرى على تكريس مبالغ متزايدة من الأموال لنفقات الدفاع، إذ أن هذا التوجه يفضي إلى زيادة انعدام الأمن وإشاعة الخوف والريبة على المستوى الدولي حيث يشكّل تهديداً أكبر للسلام ويزيد من خطر نشوب حرب عالمية على الكوكب ويسرع من وتيرة سباق التسلح.

وتؤثر الأضرار الجانبية الناشئة من هذه الظاهرة نفسها على الموارد الطبيعية والاجتماعية - الاقتصادية للأرض، إذ أنها تُستخدم بشكل يفترق إلى العقلانية، ويترتب على ذلك آثار لا يمكن التكهن بها بالنسبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والمناحي، بل وبصفة عامة لكامل نطاق أنشطة الجنس البشري. ونظراً إلى أن هذه الأضرار تصيب بشكل رئيسي بلدان "العالم الثالث"، فإنها تزيد الهوة اتساعاً بين الشمال المتقدم النمو والجنوب الفقير.

وفي تصور كوبا، فإن الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، الذي يتجاوز الآن تريليون من الدولارات، هي عامل يكفي لإيجاد مناخ من الريبة والشواغل الدولية المشروعة. وينفق بلد واحد - وهو الولايات المتحدة الأمريكية - على الأسلحة مبلغا مماثلا لما تنفقه بقية بلدان العالم بأسره.

وهذه حقائق يجب أن نعالجها بإجراءات سريعة. وتقترح كوبا، كمبادرة ملموسة، يمكن، فضلا عن فائدتها الواضحة، أن تكون بالغة القيمة باعتبارها تدييرا من تداير بناء الثقة، إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة، ويدفع إليه هذا الصندوق نصف قيمة النفقات العسكرية الحالية. على الأقل حتى يتسنى تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الفقيرة.